رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات لـ«الوطن»: تشكيل لجان الترشيح في المحافظات وفي أغلبها أكثر من لجنة

الرئيس الأسد يصدر مرسوماً بتحديد يوم الثامن عشر من الشهر القادم موعداً لانتخابات المجالس المحلية

مخلوف: غداً الجمعة يبدأ قبول طلبات الترشح.. وسيتم انتخاب ١٩٠٨٦ عضواً في مختلف المحافظات

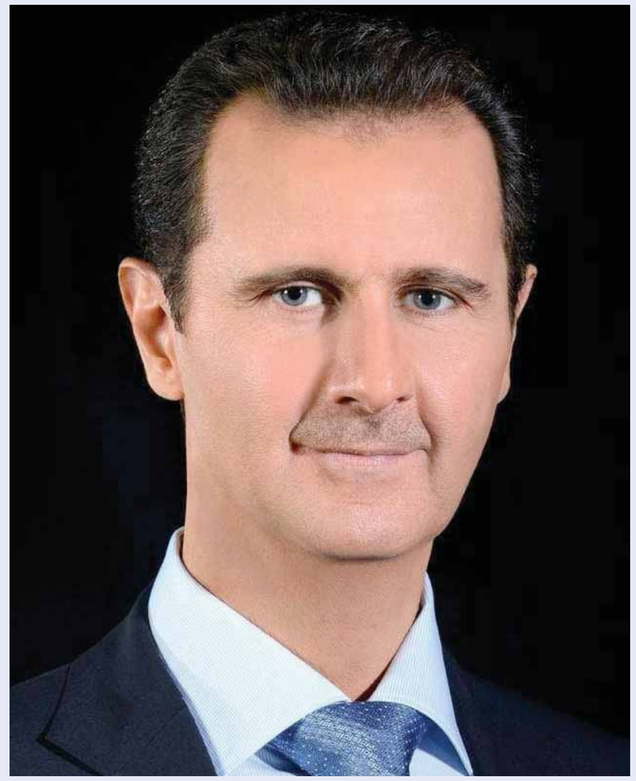

محمد منار حميجو

أصدر الرئيس بشار الأسد أمس المرسوم رقم (٢١٦) القاضي بتحديد يوم الأحد الموافق للثامن عشر من أيلول المقبل موعداً لإجراء انتخاب أعضاء المجالس المحلية.

ونص المرسوم على أنه بناء على أحكام قانون الإدارة المحلية الصادر بالمرسوم التشريعي رقم (١٠٧) تاريخ ٢٠١١/٨/٢٣ وتعديلاته، وعلى أحكام قانون الانتخابات العامة رقم (٥) تاريخ ٢٠١٤/٣/٢٤ يحدد يوم الأحد الموافق لـ١٨ أيلول ٢٠٢٢ موعداً لإجراء انتخاب أعضاء المجالس المحلية وفق ما تضمنته المادة الأولى من المرسوم، في حين نصت المادة الثانية على أنه ينشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية.

وأكد رئيس اللجنة القضائية العليا للانتخابات جهاد مراد أنه يبدأ تقديم طلبات الترشيح من اليوم الذي يلي تاريخ نشر المرسوم في الجريدة الرسمية وبالتالي فإنه في حال نشر المرسوم اليوم الخميس في الجريدة الرسمية فإن تقديم طلبات الترشيح يبدأ غداً الجمعة وذلك عملاً بالمادة ١٤٤ من قانون الانتخابات العامة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح مراد أنه تستمر عملية تقديم طلبات الترشيح سبعة أيام، لافتاً إلى أن الطلبات تقدم إلى لجان الترشيح التي تم تشكيلها في المحافظات، كاشفاً أنه تم تشكيل أكثر من لجنة ترشيح في معظم المحافظات للتسهيل على المواطنين الراغبين في الترشح بتقديم طلبات ترشيحهم فمثلاً تم تشكيل أربع لجان للترشيح في دمشق وفي ريفها خمس لجان وفي حلب أربع لجان وفي حمص ثلاث لجان للترشيح.

وبين مراد أنه يحق لطالب الترشيح الذي رفض طلبه الاعتراض على قرار لجنة الترشيح أمام اللجنة القضائية الفرعية خلال ثلاثة أيام على الأكثر تبدأ من اليوم الذي يلي تاريخ إعلان الأسماء المقبولة.

وأكد أن اللجنة القضائية العليا للانتخابات بدأت أعمالها منذ اليوم الأول من الشهر الحالي للتحضير لانتخابات الإدارة المحلية استعداداً لصدور المرسوم الرئاسي، موضحاً أن اللجنة عقدت عدة اجتماعات وتم تشكيل كل اللجان الانتخابية القضائية الفرعية في كل محافظة إضافة إلى لجان الترشيح.

وأشار مراد إلى أن اللجنة ستكون في اجتماعات مفتوحة منذ اليوم الأول من تقديم طلبات الترشيح وحتى إعلان نتائج الانتخابات باعتبارها هي المعنية بالإشراف الكامل على العملية الانتخابية.

وبدوره أكد وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف أن المرسوم ٢١٦ يكرس إرادة كل مواطن سوري في إجراء الانتخابات بموعدها مشدداً على أن الجميع مدعو لإنجاح هذا الاستحقاق الوطني عبر اختيار طاقات وكوادر وكفاءات وضخ دماء جديدة لوضع خطة تنموية خدمية شاملة للسنوات الأربع القادمة.

وخلال تصريحات صحفية أدلى بها للإعلام الرسمي أوضح مخلوف أنه سيتم نشر المرسوم ٢١٦ في الجريدة الرسمية اليوم الخميس على أن يبدأ في اليوم التالي لنشره قبول طلبات الترشح أي من صباح يوم الجمعة في الخامس من آب حتى نهاية الدوام الرسمي من يوم الخميس في الـ١١ منه تطبيقاً لقانون الانتخابات الذي ينص على تحديد مدة سبعة أيام لقبول طلبات الترشح.

وأكد مخلوف أن وزارة الإدارة المحلية والمحافظات بجهوزية كاملة وهناك استنفار تام من كل الجهات المعنية التي تمنح الوثائق الخاصة بالترشح مثل إخراج قيد مدني أو وثيقة غير محكوم أو غيرها حيث تم التعميم عليها بالاستمرار في الدوام بما فيها يوم الجمعة القادم أول يوم لاستقبال طلبات الترشحين تسهيلاً للمواطنين لقبول ترشحاتهم.

وبين أنه توجد ١٤٧٠ وحدة إدارية موزعة على ١٤ محافظة و١٥٨ مدينة و٥٧٢ بلدة و٧٢٦ بلدية وسيتم انتخاب ١٩٠٨٦ عضواً في مختلف المحافظات.

ولفت إلى أن المادة ٣٩ من قانون الانتخابات رقم ٥ لعام ٢٠١٤ تنص على أنه يحق الترشح لمن تتوافر فيه شروط أن يكون متمتعاً بجنسية الجمهورية العربية السورية منذ عشر سنوات على الأقل بتاريخ تقديم طلب الترشح وأن يكون متماً الخامسة والعشرين من عمره وأن يكون متمتعاً بحقوقه المدنية والسياسية وألا يكون محروماً من ممارسة حق الانتخاب وغير محكوم بجناية أو جنحة شائنة أو مخلة بالثقة العامة بمقتضى حكم مكتسب الدرجة القطعية ما لم يرد إليه اعتباره وفقاً للقانون حيث تحدد الجنح الشائنة والمخلة بالثقة العامة بقرار من وزير العدل وأن يكون ناخباً في الدائرة الانتخابية التي يرشح نفسه عنها أو ناقلاً موطنه الانتخابي إليها.

من جهتها حددت وزارة الإدارة المحلية عدد أعضاء مجالس المحافظات بنسبة عضو لكل ١٠ آلاف نسمة بما لا يقل عن ٥٠ عضواً ولا يزيد على ١٠٠ عضو.

وتضمن القرار أن عدد أعضاء المجالس المحلية في دمشق ١٠٠ عضو في حين بلغ عدد سكانها ١٨٢٧١٨٩ وفي ريفها حدد القرار عدد الأعضاء بـ١٠٠ عضو، حيث بلغ عدد سكانها ٢٦٤٣٤٠٧ نسمة.

وتضمن القرار أنه يحدد عدد الأعضاء في حلب بـ١٠٠ عضو في حين بلغ عدد سكانها ٦٩١٨١٧٤ وفي حمص أيضاً تم تحدد عدد الأعضاء بـ١٠٠ عضو وبلغ عدد سكانها ٢٥٧١٦٥٤ وكذلك في حماة عدد الأعضاء ١٠٠ عضو في حين بلغ عدد سكانها ٢٦٢٣٣٤٧ نسمة.

ولفت القرار إلى أن عدد الأعضاء في اللاذقية ١٠٠ عضو وعدد سكانها ١٤٣٥٧٨١ وكذلك في إدلب فبلغ عدد الأعضاء ١٠٠ وعدد سكانها ٢٤٢٠٨٢٥، أما في طرطوس وبلغ عدد الأعضاء ١٠٠ والسكان ١١١٥١٠٦ نسمة.

وفي دير الزور حدد القرار عدد الأعضاء بـ١٠٠ وعدد السكان ٢١٣٧٤٦٠ وفي الحسكة بلغ عدد الأعضاء ١٠٠ والسكان ٢٥٣٣٨٠٦ وفي الرقة بلغ عدد الأعضاء ١٠٠ وعدد السكان ١٣٥٤٤٧٤ نسمة، أما في درعا فبلغ عدد الأعضاء حسب القرار ١٠٠ عضو وعدد السكان ١٥٠٨١٠٦، وفي السويداء بلغ عدد الأعضاء ٥٧ والسكان ٥٧٥٩٥٨ وأخيراً في القنيطرة بلغ عدد الأعضاء ٦٠ عضواً في حين بلغ عدد السكان ٦٠٣٩٨٨ نسمة.

من جهته رأى رئيس لجنة الخدمات في مجلس الشعب النائب فيصل عزوز أن الإدارة المحلية أصبحت مهمة في الحياة اليومية للمواطن، وبالتالي فإنه على المواطن أن يحسن الاختيار لمن يمثله في المجالس المحلية باعتبار أنها أصبحت مهمة أساسية في حياته باعتبار أنها تتعلق بالأمور الخدمية والاجتماعية بالنسبة له.

وفي تصريح لـ«الوطن» أضاف عزوز: نحن بحاجة أن نختار من يخدم هذه المنطقة أو الحي وأتصور أن المواطن أصبح واعياً لدور الإدارة المحلية، داعياً إلى ضرورة تعزيز دور الإدارة المحلية وألا تكون هناك مركزية في القرار والقانون واضح في هذا الموضوع.

ولفت إلى أن اختيار الكفاءات مهم جداً في العملية الانتخابية، مشيراً إلى أن إصدار بعض المراسيم بحل بعض المجالس المحلية يدل على وجود حالات خلل ما يدل أيضاً على أن الاختيار لم يكن صحيحاً، مضيفاً: من هنا يلعب المواطن دوراً في عملية اختيار الكفاءات.

وبيّن أنه في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها سورية علينا أن نحسن اختياراتنا للمجالس المحلية، لافتاً إلى أنه يجب أن يكون صوت المجالس المحلية عالياً ومرتفعاً ولا يطغى الصوت المركزي على صوت هذه المجالس وأن تتلزم الإدارات المركزية بالحدود الذي رسمها لها القانون، مشيراً إلى ضرورة أن تكون هناك كفاءات في المجالس المحلية قادرة عن الدفاع عن حقوقها.

ولفت عزوز إلى دور الإعلام في عملية التوعية لاختيار الكفاءات للمجالس المحلية وكذلك دور الأحزاب سواء أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية أم الأحزاب الجديدة، إضافة إلى دور الجهات الحكومية في تشجيع الكفاءات للترشح، إضافة إلى دور المجتمع الأهلي في هذه الموضوع باعتبار أن هذه الانتخابات هي حالة وطنية يجب أن يتعاون الجميع لاختيار الكفاءات في هذه الانتخابات.

- «الإدارة المحلية» تحدد لكل ١٠ آلاف نسمة عضو مجلس محافظة
- عزوز لـ«الوطن»: على المواطن أن يحسن الاختيار لمن يمثله
- سكان دمشق ١,٨ مليون وعدد أعضاء المجلس ١٠٠ عضو

اتفاق نوعي لدعم جرحى الوطن وتمكينهم في الجامعات

الوزير إبراهيم لـ«الوطن»: برامج تنفيذية لدعمهم اجتماعياً وخدمياً وهناك جرحى حصلوا على الماجستير ونالوا الدكتوراه

العماد الشوا لـ«الوطن»: مزايا يحصل عليها جميع حاملي بطاقة «جريح الوطن»

سليمان لـ«الوطن»: تأمين السكن الملائم والكوادر لتسجيل الجرحى في جميع أنواع المفاضلات

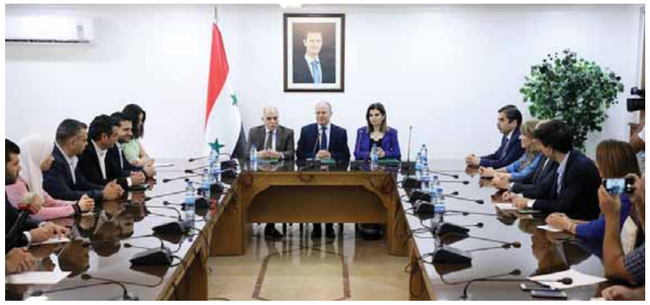

فادي بك الشريف

اتفاقية نوعية جمعت «وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومشروع جريح الوطن والاتحاد الوطني لطلبة سورية»، الهدف منها ضمان حصول جرحى الوطن على الفرص والتسهيلات المطلوبة للتعليم في المرحلة الجامعية والدراسات العليا، بما يساهم في دعم دخولهم سوق العمل، وتعزيز استقلاليتهم المادية.

وتنفذ الاتفاقية التي وقعها وزير التعليم العالي بسام إبراهيم، ورئيس اللجنة المشتركة لمشروع جريح الوطن نائب وزير الدفاع العماد محمود الشوا، ورئيس الاتحاد الوطني لطلبة سورية دارين سليمان، ضمن الجامعات والمعاهد السورية الحكومية، ويستفيد منها جميع جرحى العمليات الحربية من الجيش والقوات المسلحة وقوات الدفاع الشعبي، لكافة شرائح العجز من ٤٠ حتى ١٠٠ بالمئة.

كما تتوزع الالتزامات والمسؤوليات تجاه الجرحى في مجال التعليم الجامعي بين أطراف هذه الاتفاقية ضمن مروحة واسعة من الخدمات والتسهيلات والمزايا التي تمكن الجرحى من متابعة تحصيلهم العلمي العالي، والتي تبدأ بالمنح التعليمية ولا تنتهي بكافة مستلزمات التعليم.

وتتضمن الاتفاقية تزويد الجرحى المقبولين في الجامعات والمعاهد بالكتب اللازمة مجاناً، ولوازم التعليم الأخرى كالقرطاسية وبدل المواصلات والإنترنت، إضافة إلى الالتزام بمواءمة المرافق في الجامعات والمعاهد بما يحقق سهولة استعمالها من قبل الجرحى ووصولهم إلى قاعاتهم الدراسية، كما تراعي الاتفاقية تقديم التسهيلات المطلوبة لحصول الجرحى على القرض الطلابي من صندوق التسليف الطلابي، وتأمين السكن الجامعي الملائم لهم مع مراعاة أوضاعهم الخاصة، وتدريب الجرحى وتطوير مهاراتهم في المجالات التي يحتاجونها وحصولهم على دورات تعلم اللغات الأجنبية مجاناً، وضمان تسهيل تقدمهم للمفاضلات التي يرغبون بها من خلال الكوادر الإدارية لاتحاد الطلبة.

وتأتي هذه الاتفاقية في سياق توسع مشروع «جريح وطن» في تقديم خدماته لكل شرائح الجرحى، حيث تبنى المشروع منذ انطلاقته عام ٢٠١٤ مبدأ الشراكة بين المؤسسات الحكومية والجهات الأهلية بغية توحيد كل الجهود والموارد والإمكانيات لدعم ورعاية وتمكين الجرحى.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الوزير عقب الاجتماع في وزارة التعليم العالي أن الاتفاقية تتضمن آليات تنفيذية تحدد بين الجامعات، وفروع اتحاد الطلبة، ومشروع «جريح وطن» على مستوى المحافظات، وتحديد تفصيلات وآليات العمل في كل جامعة أو معهد، مبيناً أن للاتفاقية أهمية كبيرة تنعكس على «جرحى الوطن» بما يسهم في متابعة دراستهم في الجامعات.

ولفت الوزير إلى وجود عدد من الجرحى نالوا درجة الدكتوراه، ومنهم من حصل على الماجستير، ما يؤهلهم بشهاداتهم العلمية الدخول إلى سوق العمل ودعمهم اجتماعياً وخدمياً وتأمين السكن اللائق وفرص التعليم وأن يدخلوا المفاضلة ضمن ١٥ مقعداً في كل كلية واختصاص، وأيضاً من خلال الرسوم الجامعية

وفي تصريح مماثل لـ«الوطن»، أكد العماد الشوا، أن جميع الجرحى الراغبين باستكمال دراستهم في الجامعات ونسبة العجز لديهم (من ٤٠ حتى ١٠٠ بالمئة) يحق لهم الانتساب إلى الجامعات والحصول على المزايا التي تمنح لهم بموجب الاتفاقية، أي كل من يحمل بطاقة جريح الوطن.

وقال العماد الشوا: الهدف الأساس من إطلاق مشروع جريح الوطن برعاية من السيد الرئيس بشار الأسد، والسيدة أسماء الأسد، هو لتمكين الجرحى ليكونوا فاعلين في المجتمع.

ولفت رئيس اللجنة المشتركة للمشروع نائب وزير الدفاع، إلى العمل على تمكين الجرحى علمياً، وذلك لدخولهم سوق العمل، وتعزيز الشراكات مع المؤسسات والوزارات والقطاع الخاص، منوهاً بتوقيع اتفاق مع وزارة التربية، واليوم مع التعليم العالي، وخاصة أن عدداً من الجرحى حصلوا على شهادة الثانوية العامة، ما يتطلب تقديم كل الدعم وتمكينهم، مؤكداً أن الاتفاقية ليست وليدة اليوم.

وأكدت سليمان لـ«الوطن» العمل على إقامة ندوات تعريفية بالاختصاصات الجامعية في المحافظات، والتعريف بالمنح الخاصة للجرحى، وتأمين الكوادر الإدارية اللازمة لتسجيل الجرحى في كافة أنواع المفاضلات التي يرغبون بالتقدم لها، وتنفيذ دورات تطوير المهارات التي يحتاجها الجرحى، ناهيك عن تأمين الاتحاد للسكن الجامعي الملائم للجرحى وفق الأنظمة والقوانين مع مراعاة الظروف الخاصة للجرحى.

ولفتت إلى مجموعة من البرامج والخدمات التي ستقدم للجرحى، انطلاقا من الشعار والمبدأ الذي ينطلق منه مشروع جريح الوطن «جريح قادر ومتمكن»، وبالتالي المساهمة في تمكين الجريح ضمن مجموعة من البرامج التي تزيد خبراته العملية إضافة إلى الشهادة الأكاديمية التي سيقوم الاتحاد بتكليفها.

ونوهت سليمان بأن الاتحاد يطلق دائماً برامج قادرة على تمكين الطلاب بمجالات متعددة، وسيكون لجرحى الوطن نسبة للدخول في كل المبادرات سواء الريادية أو التمكينية أو تدريبهم في المجالات التي تتوافق مع تحصيلهم العملي.

تسعيرة التموين في الأرشيف!!

كيلو الفروج الحي يناهز عشرة آلاف ليرة وهبرة الخروف بخمسين ألفاً

عبد المنعم مسعود

يبدو السؤال عن واقع المستهلك والكيفية التي يدبر بها شؤونه المعيشية في كثير من الأحيان في غير محله خصوصاً مع تفاوت الأسعار واختلافها ليس بين سوق وآخر بل داخل السوق ذاته ليصبح البحث عن الجودة مرهوناً بمقدار ما يدفعه من نقود.

ويعتبر واقع أسعار اللحوم في سوق باب سريجة واقعاً كاشفاً لحال المستهلك ومعرياً لكل الجهات المكلفة بحمايته ابتداء من الغش وصولاً للنوعية مروراً بالسعر الذي يناسب إمكاناته فأسعار اللحمة المسوفة في السوق اختلفت بين محل وآخر فبلغ سعرها وفقاً لنشرة أسعار حماية المستهلك الصادرة بداية الشهر الماضي ٢٦ ألف ليرة للغنم مع ٥٠ بالمئة دهن و١٩ ألف ليرة للحم العجل و١٦٥٠٠ ليرة للحم البقر، في حين بلغ سعر الكيلوغرام منها في صالة السورية للتجارة في السوق ذاته ١٥ ألف ليرة للحم العجل و٢١ ألف ليرة للحم الغنم.

وبلغ سعر اللحمة الناعمة والخشتة من لحوم العجل في الصالة ٢٥ ألف ليرة واختلفت أسعارها عند المتاحين داخل السوق فبعضهم يعرض الكيلوغرام منها بثمانية آلاف ليرة وآخر بـ١٢ ألفاً وثالث بسعر ١٥ ألفاً.

وكذلك اختلاف أسعار اللحوم الناعمة أيضاً على باقي أنواع اللحوم ففي حين سعرت حماية المستهلك الكيلوغرام من هبرة الغنم بسعر ٣٢٥٠٠ ليرة مع ٢٥ بالمئة دهن نجده في السوق عند ٤٢ ألف ليرة في حين وصل الكيلوغرام من الهبرة الخالية من الدهن عند ٥٠ ألفاً ووصل سعرها للحم العجل عند ٤٠ ألفاً، بينما سعرها ٢٩٥٠٠ ليرة وفقاً لتسعيرة التموين وبلغ سعر هبرة البقر الرسمي ٢٤ ألفاً والشرحات والموزات ٢٦ ألفاً.

ووفقاً لجولة «الوطن» في سوق باب سريجة فقد بلغ سعر كيلوغرام سودة الغنم ٢٥ ألفاً والدرن ١٢ ألفاً والسلسانات ١٣ ألفاً والقلوب والكلاوي والطحال بسعر ١٢ ألفاً للكيلوغرام وسعر النخاع الواحد ٣ آلاف ليرة ورأس الغنم بسعر ١٥ ألف ليرة وبيض الغنم بسعر ٢٥ ألفاً للكيلوغرام.

وبلغ سعر كيلوغرام النقانق في صالة السورية للتجارة ٢٠ ألفاً ومثلها المهبرغر بينما بيع كيلوغرام شرحات الدجاج بسعر ١٧ ألفاً والوردة أو الدبوس بحوالي ٧٥٠٠ ليرة والفروج المذبوح والمنظف بسعر ٩ آلاف ليرة وكذلك الكيلوغرام من كستا الفروج.

وبلغ سعر كيلوغرام الفروج الحي في ريف دمشق ٩٥٠٠ ليرة متجاوزاً تسعيرة التموين البالغة ٧٢٠٠ ليرة بمبلغ ٢٣٠٠ ليرة.

وأوضح بائعون لـ«الوطن» أنه لا يمكن البيع بأقل من هذه التسعيرة ملقين باللائمة على تجار الجملة والمسالخ التي تزودهم بالمادة فهم من يحددون السعر.

وكانت تسعيرة تموين العاصمة قد حددت أسعارها بناء على أن سعر كيلوغرام لحم العجل الحي ١٢ ألف ليرة وسعر الكيلوغرام من لحم الخروف الحي عند ١٤ ألف ليرة وأن سعر الكيلوغرام منه كاملاً بعد الذبح بعظمه بلية ٢٦ ألف ليرة.

ووفقاً لأرقام المسلخ الفني في سوق الهال فإن إجمالي ما تم ذبحه من أغنام خلال شهر حزيران بلغ ١٧٣٣٩ رأساً أي إن عدد الذبائح اليومي لم يتجاوز ٦٦٦ رأساً، وفي شهر أيار بلغ ١٦٩٥٢ رأساً من العواس و١٣٦٢ عجلاً وفي شهر نيسان ٢٨٢٥٧ خروفاً و٢٨٢٥ عجلاً، أما في آذار فكان عدد الذبائح ٢٢٦٨٤ من العواس و٢١٨٠ عجلاً وفي شباط بلغ عدد الذبائح من الخراف ١٩٠٣٣ و١٧٧١ عجلاً وفي كانون الثاني بلغ ٢١٠٩١ من العواس و٢١١٦ عجلاً.

وكان إجمالي ما تم ذبحه في العام الماضي ٢٤٣٣٠٧ رأساً من الأغنام و٢٠٢٦٦ من العجول وفي عام ٢٠٢٠ وصل عدد الذبائح من الخراف ١٤٠٨٨٠ ألفاً و٥٥٣٨ من العجول، على حين لم يتجاوز عدد الذبائح من الخراف في النصف الأول من هذا العام ١٢٥٣٢٠ خروفاً و١١٦٢٦ عجلاً.